ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Omani-Japanese Economic Relations 1970-1979

Warqa Munther Qaddouri

Shah Daham Abdullah

Tikrit University - College of Education for Girls

* *Corresponding author: E-mail* : Munther23@st.tu.edu.iq

***Keywords*:**
In
fi
C
M
F

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Sept 2024
Received in revised form 25 Nov 2024
Accepted 2 Dec 2024
Final Proofreading 25 May 2025
Available online 26 May 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

This study is concerned with the relationship between Japan and Oman. It reached into certain results. The Middle Eastern countries, especially Sultanate of Oman, constituted the second market for Japan in the field of exports, although Japanese companies occupied the first place in the field of exporting certain types of goods. It can be said that this market constituted a vital field for the Japanese economy.

The most important issue for Japan is obtaining oil in the first place, and Japanese companies were able to enter the field of oil investments. Japan has always sought to establish trade relations with countries, and for this purpose it has signed several trade agreements with the Sultanate of Oman, in addition to other countries, including Egypt and Jordan.

Keywords: Trade partnership, palace coup, trade exchange, economic balance, Omani exports.

© 2025 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.5.1.2025.15

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

العلاقات العمانية – اليابانية الاقتصادية ١٩٧٠–١٩٧٩

ورقاء منذر قدوري /مديرية تربية صلاح الدين
شاهه دحام عبدالله /جامعة تكريت– كلية التربية للبنات

الخلاصة:

وخلاصة القول يمكن القول من خلال دراستي لتلك العلاقات نتج عنها ما يأتي:

١. شكلت دول الشرق الاوسط وخاصة سلطنة عمان لليابان السوق الثانية في مجال التصدير على الرغم من الشركات اليابانية احتلت الاولى في مجال تصدير انواع معينة من البضائع، ويمكن القول بان تلك السوق شكلت مجالاً حيوياً بالنسبة للاقتصاد الياباني.

٢. المسألة الاهم بالنسبة لليابان هي الحصول على النفط بالدرجة الاولى وقد تمكنت الشركات اليابانية من الدخول في مجال الاستثمارات النفطية .

سعت اليابان بشكل دائم الى اقامة علاقات تجارية مع بلدان وقد وقعت لذلك الغرض عدة اتفاقيات تجارية مع سلطنة

عمان فضلاً عن دول اخرى منها مصر والاردن .

الكلمات المفتاحية: الشراكة التجارية، انقلاب القصر، التبادل التجاري، التوازن الاقتصادي، الصادرات العمانية.

العلاقات الاقتصادية اليابانية – العمانية ١٩٧٠– ١٩٧٩

تتمتع اليابان وسلطنة عمان بعلاقة اقتصادية قوية مبنية على اساس متين من الشراكة التجارية الموثوقة التي تراعاها البلدان، وقد تطورت تلك العلاقة مع تنويع الاقتصاد العماني، مما اتاح الفرص للشركات اليابانية للمشاركة في مجموعة واسعة من الانشطة الاقتصادية في السلطنة اذ تعد اليابان من اكبر مستوردي النفط في سلطنة عمان ومنذ اعتلاء السلطان قابوس العرش عام ١٩٧٠،تعمل البلاد على تعزيز التنمية الاقتصادية على اساس عائدات النفط والسعي لتحسين الادارة المدنية وتشير التقديرات الى ان العمر الانتاجي للنفط الخام بلغ في عام ١٩٧٠ مليارين من الايرادات الوطنية وبهدف الانفصال عن الهيكل الاقتصادي الذي تعتمد عليه البلاد، وقد اعتمدت سلطنة عمان على سياسة التنويع التي تعزز من تنمية القطاعات غير النفطية مثل التجارة والصناعة ومصايد السمك، كما عملت سلطنة عمان على العمل بسياسة العمل العمانية لاستبدال العمال الاجانب بالعمانيين وقد ادت تلك الزيادة في الدخل القومي بسبب ارتفاع الاسعار وزيادة الاستثمار الاجنبي الى النمو في مجالات مثل البتروكيماوي والسياحة (كوندو، بلا، صفحة ٢٠٠) .

على الرغم من التقدم في التنويع الصناعي بسبب نقص العمانيين ذوي المهارات المهنية وانخفاض الوعي المهني ادى ذلك الى زيادة العمال الاجانب واشغالهم وظائف، وقد عملت سلطنة عمان على معالجة ذلك الامر وتوظيف العمانيين في المهن الصناعية والتركيز على تأمين الموارد المائية وتطوير الطاقة البديلة والحفاظ على البيئة البحرية أذ تتمتع سلطنة عمان بخط ساحلي طوله (١٧٠٠)كليو متر أذ تأتي وتذهب على ذلك المنطقة العديد من ناقلات النفط، اما في مجال الوقاية من الكوارث فقد قامت سلطنة عمان بوضع خطط لإصلاح البنية التحتية(Abdulaziz, 1961) . وقد كانت تعتمد هذه العلاقات على ما يلي:

١ – تصدير النفط العماني

بدأت سلطنة عمان في تصدير النفط الخام الى اليابان، ومن اجل تعزيز امن الاقتصاد الياباني بشكل اكبر قررت الحكومة اليابانية دعم خطة انابيب النفط العماني لأنشاء خط انابيب جديد للنفط بطول (١,٥٠) كيلو متر، يمر عبر البحر العربي من الشمال الى الجنوب وقد حمل ذلك المشروع امدادات مستقرة ومنذ ذلك الحين اعلنت اليابان رسمياً امكانية تأمين تعاونها

في الخطة من خلال الشركة التجارية اليابانية الكبيرة وتعتزم الحكومة اليابانية العمل على خطة تعاون ملموسة لإنجاز ذلك الخط وقد قامت الحكومة اليابانية بتسمية المشروع باسم **مجلس تطوير خطوط الأنابيب**، وبتالي فان خط الانابيب مخطط له باعتباره بديلاً لنقل النفط في حال اصبح مضيق هرمز غير قابل للاستخدام بسبب الاغلاق او بسبب الحرب لذلك استغلت سلطنة عمان مسؤولية ضمان سلامة المضائق بدعم من اليابان (البريطاني ا.، الوضع الاقتصادي في عمان، ٢٠٠٥) ، وأدى ذلك الامر الى استمرار حجم التجارة بين اليابان وسلطنة عمان الى التوسع وقد زادت اليابان في عام ١٩٧٠،باستيراد النفط الخام والمنتجات النفطية بما في ذلك الغاز الطبيعي، وشكلت في عام ١٩٧٠ (٩٩,٩) و(٩٩,٣) و(٦،٩٩) من اجمالي وارادات سلطنة عمان بدأت العلاقة الاقتصادية بين اليابان وسلطنة عمان بالصادرات وفقاً لتسلسل زمني للتجارة الخارجية اليابانية وبدأت الصادرات بشكل متقطع ثم اكتسبت زخماً مع تصدير النفط الخام (Anthony, Recovery and Security After the Gulf War,, 1977, p. 24).

٢- الورادات العمانية من اليابان

تتكون الواردات في سلطنة عمان خلال الفترة ١٩٧٠- ١٩٧٩ ،من النفط الخام, ومع ذلك تعطلت التجارة خلال المدة (١٩٧٠- ١٩٧١) بسبب الوضع السياسي غير مستقر في سلطنة عمان اي انقلاب القصر وما تلاه الاعتراف بسلطنة عمان كدولة ومع ذلك بقي استيراد النفط منتظم بالنسبة لليابان، اما عن السلع التي تستوردها اليابان من سلطنة عمان عام ١٩٧٠،فالجدول الاتي يوضح نوعية السلع (مايدا، بلا، صفحة ٥).

جدول (٢) السلع التي تستوردها اليابان من سلطنة عمان

الوحدة ١,٠٠٠	دولار امريكي			١٩٧٠	الواردات من سلطنة عمان
٩ ،٤٦٧	–	٤٧	٤,٠٤٥	–	اطعمة الحيوانات
–	–	٨٥٠	–	–	المشروبات والتبغ
٣١٧	٦٢٠	–	١٢٨	–	المواد الخام
٣٣٧	١٩٦	–	–	–	معدات النقل
٥٤٦	–	١ ,٣٢	–	–	متنوع المواد المصنعة
١٠٣	–	٤٧٦	٢٦٧	–	السلع والمعدات مثل الزيوت والدهون

المـــواد الكيميائيـــة والوقـــود المعـــدني وزيوت التشحيم	–	١,٧٣١	٩٠٣،١	٢,٢٢	٦٠٦١٧,٢

كتب شيجيكي نوغوسا وهو دبلوماسي ياباني في زيارته لسلطنة عمان قادماً من البحرين (ثم عرض الكثير من المعدات اليابانية والاجهزة الكهربائية في اسواق مسقط ومطرح)، كما كتب كازو وهو ايضاً دبلوماسي ياباني زار عمان عام ١٩٧١ (كثيراً ما رأيت من السلع اليابانية مثل السلع المتنوعة والاطعمة المعلبة والسيارات اليابانية في سلطنة عمان) وقد استمر حجم التبادل التجاري بين اليابان وسلطنة عمان، ومن بين السلع اليابانية الصنع التي كانت في سلطنة عمان القماش القطني وعلى الرغم من جودته الممتازة الا ان الطلب على القماش القطني البريطاني انخفض سنويا بسبب تكلفة القماش القطني العماني، أذ لا يستطيعون منافسه القوة الصناعية للقماش القطني الياباني الصنع (Blackton, The Colombo Plan, Far Eastern Survey,, 1951, p. 98) .

ان البضائع المصدرة من اليابان الى سلطنة عمان كانت عبارة عن اقمشة قطنية واسمنت ومصنوعات خزفية ومصنوعات زجاجية واعواد ثقاب كما شجعت سلطنة عمان على المحافظة على معدل النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة وكذلك توفير فرص عمل للشعب وتشجيع الاستثمار المحلي والخاص والاجنبي ودعم المؤسسات الصغيرة والحفاظ على الموارد المائية وتحسين انتاجية القطاع النفطي من خلال ضبط الانفاق الحكومي وتوزيع الاموال واستمرار التبادل التجاري مع اليابان، وقد تبادل البلدين المذكرات الخاصة بقروض الدين ومنح المساعدات ونفقات التعاون الفني والمساعدات المنح التعاونية للمنظمات الغير حكومية اليابانية (Blackton, Op, p. 22) .

كما هيمنت صناعة الفخار والاواني الزجاجية والسلع اليابانية المتنوعة ليس فقط في سلطنة عمان بل في الخليج العربي عامة، وكانت منتجات القطن موضع ترحيب بشكل خاص من قبل السكان المحليين وطرد المنتجات البريطانية، وكان الاسمنت الياباني ينافس المنتجات الاخرى وقد حققت المنتجات اليابانية في سلطنة عمان نتيجة قوتها وانخفاض سعرها نجاحاً كبيراً مقارنة بالمنتجات البريطانية، واصبحت التجارة بين اليابان وسلطنة عمان الى حد كبير ولم تتخذ اليابان اي اجراءات لاستيراد سلعها الاولية وقد زاد الاختراق الياباني للسوق .(Anthony, Op, p. 22)

٣-الصادرات العمانية الى اليابان

ان الاقتصاد في سلطنة عمان فقد كان قائماً على تصدير التمور والاسماك والمواد الغذائية ومنتجات القطن وتحولت الدولة بشكل كبير الى دولة تعتمد على النفط مع اول انتاج لها عام ١٩٦٧،والاستفادة من عائدات النفط، وقد ادى السلطان قابوس دوراً نشطاً وقام ببناء البنى التحتية الاساسية مثل المطارات والموانئ والمدارس واتجه الاقتصاد منذ عام ١٩٧٥،الى وضع خطط خماسية، وقد حقق اقتصاد سلطنة عمان تقدماً اقتصادياً من خلال الالتزام المستمر بالمبادئ التوجيهية، كما رسمت السلطنة رؤيه جديدة بمساعدة خبراء اقتصادين لتوجيه الاقتصاد العماني الاتجاه الصحيح باعتبارها من الركائز الأساسية للسياسات (ماتوسوموتو، ٢٠٢٣، صفحة ٥٥) .

٤-تدابير التوازن الاقتصادي

تم تحديد ثلاثة تدابير للحفاظ على التوازن الاقتصادي والنمو المستدام هي تنمية الموارد البشرية والتنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص, وقد تمت صياغة تلك الخطة الخماسية وفقاً لتلك المبادئ وقد ظل الاقتصاد العماني بتوسع بشكل كبير وعلى المستوى الاقتصادي الكلي، وعلى الرغم من حدوث انخفاض مؤقت في انتاج النفط الا ان الناتج المحلي الاجمالي يزداد بشكل كبير مع الارتفاع الكبير في اسعار الغاز الطبيعي والنفط حتى بلغ اجمالي الناتج المحلي (٢٦٢, ٥) مليار ريال عماني وقد توسع الى (٤٣٩, ٧) مليار ريال عماني, اما في مجال تنمية القطاع الخاص فقد تم بالتعاون مع اليابان بتنفيذ ادارة محطات توليد الكهرباء ونظام الصرف الصحي ومطار مسقط الدولي والاتصالات وغيرها من المشاريع الخاصة الكبيرة التي يجري تنفيذها مع اليابان بشكل واسع (Christopher, Persian Gulf Pacific Asia Linkages in the Twenty-, 2010, p. 45).

اما عن التنوع الاقتصادي فقد ارتفعت مساهمة النفط والغاز والصناعة وتصديرها الى اليابان، ومن الامثلة على ذلك العمل على تشغيل اكبر مصفاة نفط في سلطنة عمان بمساعدة اليابان وانشاء مصنع للبتروكيماويات وكذلك مصنع للأسمدة وتوسيع محطات الغاز الطبيعي ومصهر للألمنيوم بسبب كون اليابان بلد يفتقر للمعادن والنفط، اما قطاع السياحة فكان له دور كبير في مجال التنويع الاقتصادي وتنفيذ عدد من المشاريع لبناء المتجمعات والفنادق الكبرى التي تستقبل السياح اليابانيين والمقيمين والوفود التي تقوم بزيارات بشكل متكرر الى سلطنة عمان، وقد استمر التعاون بين البلدين وازداد حجم التبادل السلعي والتجاري واتسمت بظاهرة الزيادة الكبيرة في الواردات وذلك يعد من اهم الانشطة الاقتصادية التي تميزت سلطنة عمان واليابان وسد حاجات المقابل (Christopher, Op, p. 45).

تعد التجارة من اهم الانشطة الاقتصادية التي تميزت بها سلطنة عمان وكان نوع تلك التجارة بالتحديد مع اليابان وقد تحدد تبعاً لحاجة كل من الطرفين، وقد جاءت تجارة الموارد الطبيعية كالنفط والغاز في مقدمة التفاعلات التجارية المتبادلة، كما بدأت التجارة السلعية غير النفطية تأخذ اهمية كبيرة وقد ازداد من تلك الاهمية ارتفاع مستوى المعيشة وتنوع السلع والخدمات في سلطنة عمان، وتعد سلطنة عمان من اوائل البلدان التي زودت اليابان بالطاقة اذ اعتمدت اليابان عليها بالدرجة الاولى، وقد اخذت اليابان الحصة الاكبر من التجارة النفطية واجمالي حجم التجارة الذي اكتسب اهمية كبيرة خاصة منذ الازمة النفطية ١٩٧٣ (السمور، صفحة ٨٤)،شجع ذلك اليابان على تخطي شركات النفط الكبرى والتعامل المباشر مع سلطنة عمان وكذلك رغبة اليابان في التحرر من قيود تلك الشركات والتي كانت تمثل في نظرهم شكلاً من اشكال السيطرة الاستعمارية بغطاء اقتصادي لذلك بدء حجم التجارة النفطية بالنمو، ويوضح الجدول الاتي هيكل واردت اليابان النفطية من الخليج العربي ونسبتها المئوية من مجمل واردتها النفطية (كومون، ٢٠٢٠، صفحة ٢).

جدول (٣) واردات اليابان النفطية من الخليج العربي

العام	ايران	السعودية	الكويت	المنطقة المحايدة	ابو ظبي	عمان	دول اخرى
١٩٧٣	٣٣٠٤	١٨٠٧	٨٠١	٥٠٨	٩٠١	٢٠٢	٠,٨
١٩٧٤	٢٥٠٦	٢٢٠٤	٩٠٣	٥٠٦	١٠,٧	١٠٩	١٠٥
١٩٧٥	٢٤٠٨	٢٥٠٥	٨٠٦	٥٠١	٩٠٢	–	٥,٠
١٩٧٦	٢٠١	٣٠٧	٦٠٦	٤٠٢	١١٠٤	–	٦٠٣

اما بالنسبة لحجم التجارة الثنائية اليابانية – العمانية التي تسيطر عليها تجارة النفط الخام والغاز الطبيعي فقد استمر في النمو بشكل واسع والذي قدر حجمها (٢٨٠٣,٢٧) مليون دولار، وقد زادت الصادرات اليابانية الى سلطنة عمان بنسبة (٤٣٠١٩%)وقد اخذت معدات النقل نسبة(٤٤٠٥٣ %) وزاد حجم الواردات, اذ شكل النفط الخام منها (٦٩ %) وتضاعف وارد الغاز الطبيعي (Christopher, Op, p. 34) .

٥- حجم التبادل التجاري

وصل حجم التبادل التجاري بين اليابان وسلطنة عمان الى ذروته عام ١٩٧٧،فبلغ حولي (١٠) مليارات دولار بين ارتفاع اسعار النفط والنمو الاقتصادي السريع الذي شهدته سلطنة عمان، اما بالنسبة للتجارة الغير نفطية فقد جاءت تجارة الالمنيوم بالمرتبة الاولى بعد اقامة مصفاه الالمنيوم في صحار ثم تأتي بعد لك المنتجات النفطية ذات صلة، والعديد من انواع المواد الغذائية كالخضروات التي يتم جنيها في فصل الشتاء في سلطنة عمان والتي لاقت رواجاً في اليابان كما تشمل صادرات اليابان الرئيسية لسلطنة عمان السيارات والآلات الاجهزة الكهربائية وقد دخلت الشركات اليابانية في مختلف مجالات التجارة بين اليابان وسلطنة عمان مما زاد في نمو التبادل التجاري بين البلدين بشكل كبير، وكذلك بناء المنشآت الغير نفطية الثقيلة، والصناعات ذات الصلة التي أدت دوراً مهماً في التبادل التجاري بين الدولتين (Register", Muirhead, J.A.O. pp391/2: Bristol, Clifton, p. 391).

٦- الاحتكارات اليابانية

بالنسبة لاحتكارات الشركات اليابانية فقد وجدت نفسها قناة اخرى للعبور الى عالم الاحتكارات النفطية في منطقة الخليج العربي عامة وسلطنة عمان خاصة وقد تمثل ذلك الامر بتصدير رؤوس الاموال الاستثمارية وتكريس قدراتها وتوسيعها نحو منطقة الشرق العربي من اجل المشاركة في المشاريع التي يمكن ان تستوعب رؤوس الاموال الاستشارية اليابانية وتضاعف حجم امكانيتها في الاسواق الدولية وقد ازدت كمية رؤوس الاموال الاستشارية المصدرة عن كمية رؤوس الاموال الواردة الى اليابان من دولة دائنة الى دولة مدنية، وقد ساعدت عدة عوامل في زيادة الاستثمارات الاقتصادية الخارجية اليابانية ودفعها مقدماً، نذكر من تلك العوامل نقص الخدمات والموارد الطبيعية داخل اليابان نفسها والحاجة الماسة للحصول عليها من مصادرها في الخارج، فضلاً عن نقص الايادي العاملة وزيادة القيمة الاسمية للخطط المعدة وقلة الاراضي اللازمة لبناء المصانع والمعامل في اليابان, وكذلك ضعف المجالات الاستثمارية في البلدان النامية واقامة اسواق حرة، كما تزيدت وتيرة تصدير رؤوس الاموال الاستشارية من اليابان بسرعة كبيرة، وقد شغلت اليابان المرتبة الاولى في تصدير رؤوس الاموال الاستثمارية الى الخليج العربي ودول الشرق العربي وتوزعت تلك الاستثمارات على الشكل الاتي (١٥٨) مليون دينار في الشرق العربي اي ما يعادل(٢٩,٩) من مجموع الاستثمارات اليابانية في الخارج (Christopher, Op, p. 36) .

٧- الروابط اليابانية الخليجية

ان اهم ما يربط اليابان بالخليج العربي هو النفط الذي تعتمد عليه اليابان اعتماداً كبيراً لتغطية حاجتها المتزايدة منه سنوياً، وقد اعتمدت اليابان على الطاقة المستوردة من سلطنة عمان بالدرجة الاولى والتي قد وصلت (٨٥%) في عام ١٩٧٢) اما النفط فقد وصل ايضا في عام (١٩٧٢) نحو (٧٥ %)

من مجموع حاجة اليابان الكلية مقاسة بالقيم الحرارية، اما معدل الزيت (خام ومنتجات) المستهلك يومياً فقد وصل الى(٤٢) مليون برميل اي نحو(٤٠ %) من احتياجات اليابان (Register", J.W . Arrowsmith, 1948, p. 99)

بذلك يمكننا القول ان نسبة النفط المستورد من سلطنة عمان بلغ ٩٩,٦ ان حاجة اليابان الشديدة والملحة للطاقة جعلت الشركات اليابانية، وعلى رأسها مؤسسة الانماء النفطي (٤٥ %) من اسهم شركة النفط البريطانية وتلك السياسة تدل على نحو كبير نحو شراء امتيازات في مناطق ذات انتاج تجاري مؤكد، وقد بدأت الروابط النفطية بين اليابان وسلطنة عمان تظهر بشكل قوي بعد الانتهاء من ثورة ظفار ١٩٧٥، وتمتلك شركة الانماء النفطي حصة كبيرة والتي عملت على التنقيب على النفط والكشف عنه في اراضي سلطنة عمان كافة، وان الشركات التابعة للأنماء النفطي تتكون من شركات يابانية وفرنسية ولم تعمل في التنقيب عن النفط في سلطنة عمان فقط بل في الخليج العربي كافة، وفي مقابل زيادة مستوردات اليابان من نفط سلطنة عمان والخليج العربي لارتفعت قيمة وكمية صادرات اليابان الى سلطنة عمان، ففي عامي (١٩٧٥-١٩٧٦) ابلغت قيمة الصادرات اليابانية نحو (٤٢٥٢٨) مليونين ياباني وذلك يمثل زيادة تبلغ مساحتها نحو (١٢٠ %) لأول مرة تصبح تلك الاقطار المستهلك الثالث للسلع اليابانية اذ بلغت قيمة واردتها نحو(١٣ %) بالنسبة الى صادرات اليابان الكلية في المنطقة العربية، وقد استوردت سلطنة عمان وحدها عام(١٩٧٨) (١٣٥٨٨) مليون ياباني، وترجع تلك الزيادة الى تخفيف القيود التاريخية منذ ان تولى السلطان قابوس الحكم في منتصف عام ١٩٧٠. (Christopher, Op, . p. 38)

٨- ميزان المدفوعات العمانية

ويلاحظ بصفة عامة ارتفاع الصادرات التي تمثل العنصر المهيمن في ميزان المدفوعات العماني(٤٨,٨) مليون ريال عماني في عام ١٩٧٠،الى ما يقدر بنحو (٦٨,٦)مليون ريال عماني في عام ١٩٧،الى بمعدل متوسط للزيادة يعادل حوالي ١٢% سنوياً، وقد تحققت تلك الزيادة على الرغم من الانخفاض الطفيف في انتاج النفط وموانئ التصدير من(١٢١)مليون برميل في عام ١٩٧٠،الى متوسط قدرها (١٠٦)مليون برميل في المدة(١٩٧١-١٩٧٣) ويرجع ذلك اساساً الى تحسن شروط الاسعار المتفق عليها مع شركات النفط وترجع الزيادة الحادة بشكل اساسي الى الزيادة الكبيرة في اسعار النفط التي تم التفاوض عليها في عام ١٩٧٣،اما الصادرات الغير نفطية والتي تتكون اساساً من الليمون والتمور شهدت ركوداً ٠,٤ مليون ريال عماني سنوياً في المدة ما بين ١٩٧٠ -١٩٧٣، ومن ناحية اخرى زادت الواردات اكثر من ٥ اضعاف في عام ١٩٧٠،الى ما يقدر(٨٠)مليون ريال عماني ويرجع ذلك أساساً الى نمو واردات القطاع الخاص (البريطاني ا.، صفحة ٨).

ان تجارة اليابان مع الخليج العربي قد خطت خطوة نحو الامام وخاصة بعد خط التنمية التي بدأت في تنفيذيها في الخليج العربي وسلطنة عمان خاصة، وتضاعفت قيمة الصادرات اليابانية خمس مرات في عام ١٩٧٦، خاصة وقد اخذت تنمو بشكل كبير، وتمثل العلاقات الاقتصادية اليابانية – العمانية في فترة (١٩٧٠ – ١٩٧٩) بتبادل نفطي ومعادن بالدرجة الاولى أذ اعتمدت اليابان على سلطنة عمان في النفط لحاجتها الملحة له وسد احتياجاتها اليومية، وبالمقابل شهدت تلك الفترة التاريخية بين اليابان وسلطنة عمان تبادل تجاري وارتفاع في كمية الصادرات وانتعاش السوق اليابانية (Cotted in: Sugita Hideaki, 2011, p. 67) .

استمر التعاون الياباني – العماني في مجال الاستثمار والذي اثمر عنه تشكيل اللجنة العمانية – اليابانية في عام ١٩٧٨،والتي تعد الاساس في ترسيخ الروابط الاقتصادية بين البلدين والاسهام في عملية البناء الاقتصادي الى جانب ذلك وقعت الدولتين عدة اتفاقيات عرفت ب اتفاقيات حماية الاستثمار (David E. Long, The United States and Saudi Arabia, Ambivalent westvie, 1985, p. 23)، الامر الذي أدى الى زيادة عدد الشركات اليابانية المستثمرة في سلطنة عمان وفي شتى مجالات الاستثمار منها بناء البنى التحتية العمانية وتطويرها، أذ عملت اليابان على وضع برنامج عمل لتطوير المطارات في سلطنة عمان، وكذلك الاهتمام بالملاحة وميناء صلالة (David E. Long, The United States and Saudi Arabia, Ambivalent westvie,, 1985, p. 33)، والذي يعد من بين اكبر من عشرين ميناء في العالم وذلك جاء لجذب الاستثمار الياباني وتوظيفه، أذ يعد الاقتصاد القوة التي تستند اليها الدولة لتحقيق اهدافها وذلك ما ينطبق على السياسة العمانية تجاه اليابان وذلك نتيجة ضعف الاقتصاد العماني الذي يوصف بالهش وذلك بسبب اعتماده الكبير على النفط وكذلك نقص الخبرات والايدي العاملة الماهرة لذلك شكل العامل الاقتصادي واعمال التنقيب عن النفط دافعاً لسلطنة عمان باتجاه تعزيز نشاطها الخارجي مع اليابان، وقد ادرك السلطان قابوس بن سعيد حاجة سلطنة عمان الى تطوير اقتصادها وخاصة بعد انتهاء ثورة ظفار لذلك شجع التبادل التجاري مع اليابان، وفتح الباب امام الاستثمارات اليابانية في سلطنة عمان.

٩-امتيازات الشركات اليابانية

ارتفعت امتيازات الشركات اليابانية العاملة في سلطنة عمان وفي مختلف مجالات الاستثمارات بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني العماني، وكان من ابرز تلك الشركات هي شركة ارابيا سيكيو أدت تلك الشركة دور في عملية امداد اليابان بالنفط الخام وفي توفير العملات الصعبة اللازمة لتأمين النفط، غير ان النفط الذي انتجته تلك الشركة يحتوي على كمية كبيرة من الشوائب في وقت لا تمتلك شركات تكرير النفط اليابانية كافة الامكانيات والشروط اللازمة لتكريره، وقد وقعت شركة ارابيا عدة اتفاقيات مدتها (٤٠ عاماً) تقضي بأنشاء شركة خاصة لاستخراج نفط عالي الجودة وقد وجدت الشركات اليابانية نفسها

الى عالم الاحتكارات النفطية في الخليج العربي وخاصة سلطنة عمان اذ وصلت كمية النفط التي انتجتها الشركات اليابانية في سلطنة عمان عام ١٩٧٠،الى (٢٠) مليون طن من النفط الخام اذ صدرت سلطنة عمان(٩٠ %)منه الى اليابان (Yasutomo, 1989, p. 9).

على الرغم من زيادة الاستثمار الياباني في سلطنة عمان والذي اسهم في تطوير الاقتصاد العماني بشكل كبير مقارنة مع ما كان عليه قبل عام ١٩٧٠،والتي لم تكن قادرة على سد حاجتها محلياً من المواد الاستهلاكية الامر الذي ادى الى مزيد من التوجه نحو اليابان اذ تشكل الدوافع التجارية ركيزة اساسية في علاقة سلطنة عمان باليابان فالسلع اليابانية هي الاكثر رواجاً في سلطنة عمان، في حين تركزت الصادرات العمانية الى اليابان على النفط ومشتقاته نتيجة مردوده المالي الكبير فضلاً عن الدافع العماني في التعويض عن نقص الخبرات العمانية الامر الذي فرض على القائمين على الاقتصاد العماني والاعتماد على الخبرات الاجنبية وفي مقدمتها الخبرات والمساعدات اليابانية لتطوير البنى التحتية، اذ تعد اليابان من اكبر الدول المانحة للمساعدات الانمائية لسلطنة عمان، وتسهيلاً لعملية الاستثمار والتنمية في سلطنة عمان صدر في عام ١٩٧٨،قانون الاستثمار لرؤوس الاموال الاجنبية في سلطنة عمان الامر الذي ضاعف من اعداد الشركات والمؤسسات اليابانية الراغبة في الاستثمار في سلطنة عمان، وكذلك تأسيس مصرف تجاري جديد في بنك عمان الوطني وذلك في عام ١٩٧٣،مركزه مدينة مطرح الساحلية بالقرب من العاصمة مسقط (Gordan Robison, 1996, p. 32).

١٠- اسهامات البنك العماني في الاعمال

قد ركز ذلك البنك على الاعمال المصرفية المحلية والعالمية، وكانت قد بلغت نسبة اسهام بنك عمان الوطني(٢٠%)وذلك بتشجيع من السلطان قابوس بن سعيد أذ بدأت اليابان رغبتها في استمرار التعاون الياباني – العماني في مجال الاستثمار الذي يعمل على ترسيخ الروابط الاقتصادية بين البلدين للإسهام في عملية البناء الاقتصادي الى جانب ذلك وقعت الدولتين اتفاقية عرفت باسم اتفاقية حماية الاستثمار وذلك الامر ادى الى زيادة عدد الشركات اليابانية المستثمرة في سلطنة عمان وفي شتى مجالات الاستثمار، وهناك اسباب يجب ان تذكر أدت الى ارتفاع عدد الشركات اليابانية المستثمرة في سلطنة عمان نذكر منها (Christopher, Op, p. 44).

أ. القوانين والتشريعات التي تدعم الاستثمار في سلطنة عمان .

ب. استقرار النظام السياسي العماني .

ج. الضرائب المنخفضة على الارباح والنظام الضريبي المرن .

د. لا توجد اي قيود على اعادة تحويل راس المال الاجنبي وبالمقابل فقد ترك الاستثمار الياباني عدة اثار ايجابية في الاقتصاد العماني والتي تمثلت بالاتي :

- اكتساب مهارات جديدة عن طريق تقليد الصناعة لنظريتها اليابانية .

- اتاحة فرص وبدائل متعددة امام المستهلك العماني للاختيار منها .
- دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على ازدهار نموها .
- اسهم الاستثمار الياباني في عملية نقل قدر مملوس من المعرفة والتكنولوجيا اليابانية الى سلطنة عمان .
- زيادة حاصلات سلطنة عمان من الضرائب .
- رفع انتاجية الصناعة العمانية وتنويع المنتجات وقد مثل ذلك التعاون بين البلدين جانب واسع ومهم في اصرار سلطنة عمان على توسيع التعاون وتطويره والاستفادة من اليابان بوصفها دولة متقدمة في مختلف الجوانب.

References

1. Abdulaziz Alquraishi, The plow op Saudi Arabian oil to the international market, msc thesis, University of Southern California,1961.
2. Anthony H. Cordesman, Kuwait: Recovery and Security After the Gulf War, Westview Press, New York, 1997,p., 24.
3. Blackton Charles S., The Colombo Plan, Far Eastern Survey, 7 February 1951,
4. British Archives, Economic Situation in Oman, File 52, 2005.
5. Center for Middle East Studies, Institute for Global Area Studies, Graduate School of Arts and Sciences, The University of Tokyo [Sultan Qaboos Endowed Chair in Global Middle East Studies UTCMES Newsletter 2023.
6. Christopher M. Davidson, Persian Gulf– Pacific Asia Linkages in the Twenty-First Century, Durham University, 2010,
7. Clifton College Register" Muirhead, J.A.O. pp391/2: Bristol; J.W Arrowsmith for Old Cliftonian Society; April, 1948 ,
8. Cotted in: Sugita Hideaki, The Japanese Discovery of the Middle East, Tokyo : University of Tokyo Press, 2011.
9. David E. Long, The United States and Saudi Arabia, Ambivalent westvie,1985.
10. Dennis T. Yasutomo, Why Aid? Japan as an "Aid Great Power", Smith College, Massachusetts, October 1989,
11. Gordan Robison, Arab Gulf States, Lonely Planet Publications, Australia, 1996, Second Edition.
12. Hiroshi Matsumoto, Center for Middle East Studies, Graduate School of Arts and Sciences, University of Tokyo.
13. International Monetary Institute, Public Interest Incorporated Foundation, Current status and challenges of Oman's economy ~ Yasuyuki Kumon, Senior Researcher,

Development Economics Research Department, International Monetary Institute, International Monetary Institute.

14. Royal and Emirati Families of GCC Countries (6th) Takayuki Maeda, Omani Bou Saeed Family, Middle East Issues Specialist.
15. Takashi Maeda - Maritime families and sheikhs in the seven cooperation countries - Amman Bou Said family news - Middle East Cooperation Center, Muscat Press,
16. Yasuyuki Kumon - The Current Situation and Challenges Facing the Omani Economy - Development Economics Research Department at the Monetary Institute, 2020, International Monetary Institute Press (1)Christopher M , Op.Cit,
17. Yohei Kondo, History of the Use of Water Resources in Oman, article for The Times of Oman, 20.